الباب الثانى

البنوك الإسلامية المالزية وبيع العينة

أ. البنوك الإسلامية المالزية

1. تاريخ البنوك الإسلامية المالزية

مفهوم التمويل الإسلامي في ماليزيا ليس أمر جديد. منذ تطور الإسلام في الأرخبيل في القرن الثاني عشر، بدأ قانون التجارة الإسلامية مؤثرا على المجتمع المحلي. في قانون ميلاكا، هناك بعض القواعد التي تطرق على تحريم الربا في البيع. وأكثر من ذلك، كانت المعاملة الإسلامية قد يستخدمها أيضا المزارعون قبل

وصول المستعمر في ولاية كيداً، وبيرليس، وبيراك. مفهوم المستخدم هو مفهوم بيع الوفا، أي مفهوم البيع مع خيار إعادة الشراء. [37] وهذا كثيراً ما يستخدم في المجتمع في ذلك الوقت نظراً هدم رغبتهم فى تمويل القروض مستندا على الفائدة المفروضة في البنوك التقليدية.

بعد الاستقلال، قد ازداد الطلب على تحقيق مؤسسات المالية الإسلامية. ولذلك، أنشأت الحكومة مؤسسة تُسمى بمؤسسة التوفير الحجي من أجل مساعدة المسلمين فى الحفاظ على أموالهم لأداء فريضة الحج في السنة 1963.[38] ثم تواصل هذه المؤسسات لتحقيق النجاح تدريجيا. ازدهارت هذه المؤسسة دفع مختلف الأطراف على تقديم الاقتراح للحكومة لإقامة البنوك الإسلامية تماما. طُرح الاقتراح نتيجة للعديد من المناقشات والدراسات التي تستنبط أن بناء البنوك الإسلامية شيئ مهم. وعلاوة على ذلك، كان الاقتراح على بناء البنوك الإسلامية أصبح قضية دولية في بعض البلدان الإسلامية، ولاسيما في الدورة الثانية لوزراء خارجية للدول الإسلامية في السنة 1971.[39]

وتمشيا مع الطلب، أشيرت الحكومة الماليزية إلى اللجنة التوجيهيه تسمى باللجنة التوجيهيه الوطنية في البنوك الإسلامية *(National Steering Committee on Islamic (Banking* في التاريخ 31 من يولي سنة 1981. ويرأس اللجنة

[37]Bank Muamalat Malaysia Berhad, *Perbandingan Antara Bank Islam dan Konvensional* (Selangor: Wahlitho Printing Sdn Bhd), h. 4
[38]Bank Muamalat Malaysia, *Perbandingan Antara Bank*, h. 4.
[39]Bank Muamalat Malaysia, *Perbandingan Antara Bank*, h. 7.

تان سي راجا مور رجا بن باديوزامان. وظيفة السكرتارية الموكلة إلى مؤسسة وتدرس هذه اللجنة العملية لبنك فيصل الإسلامي لمصر *Faisal Islamic Bank (of Egypt)* والبنك الإسلامي للسودان *(Islamic Bank of Sudan)* في إعداد تقريرها. التقرير النهائي المقدم إلى الحكومة في التاريخ 5 من يولي سنة 1982. بعض التوصيات التي اقترحت اللجنة إلى الحكومة الماليزية هي كما يلى:[40]

أ. إنشاء البنوك الإسلامية فى مالريا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛

ب. البنوك الإسلامية فى مالريا تحت قانون الشركات سنة 1965؛

ج. سبب قانون البنوك سنة 1973 ليست ملائمة تطبيقها على أنشطة البنوك الإسلامية، فتنبغى للحكومة المالزية إصدار قانون البنوك الإسلامية الجديدة لإعطاء الإذن والإشراف على البنوك الإسلامية. الإشراف والإدارة عليه مسؤلية لبنك نيجارا مالريا كالبنك المركزي؛ و

د. تجب لكل البنوك الإسلامية لديها هيئة المراقبة الشرعية (Dewan Pengawas Syari'ah أو DPS) التي تؤكد وتصحح من أن عملية البنوك الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

من أجل تمهيد الطريق لإنشاء البنوك الإسلامية، فاصدرت الحكومة المالزية قانون البنوك الإسلامية سنة 1983 وسيطبق من التاريخ 7 من أبريل سنة 1983. يؤكد هذا القانون التنظيم الذى يجب أن تطاع بالبنوك الإسلامية في

[40]Sutan Remi Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah (Produk-Produk dan Aspek-Aspek Hukumnya)* (Jakarta: Kencana Prenamedia Group, cet.I, 2014), h. 74-75.

ماليزيا والسلطات لبنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركزي في إشراف وتنظيم البنوك الإسلامية في ماليزيا. البنك الإسلامي الأول في ماليزيا البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia (Berhard الذى ينشئ في التاريخ 1 من مارس سنة 1983 تحت قانون الشركات سنة 1965وبدأت العمليته في التاريخ 1 من يولي سنة 1983 مع مجموع الأصول 569.8 مليون رينغيت ماليزي أو ما يعادل 1035 تريليون روبية.

كان البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhard) رائدا لخدمات البنوك الإسلامية في جنوب شرق آسيا. ورأس ماله بقدر 30% مملوكة للحكومة الاتحادية. فى عمليته، تعمل البنوك الإسلامية، يستخدم البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhard) المنتجات والخدمات التي عادة ما تكون موجودة في البنوك التقليدية رغما أنها إستنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية. ومن حيث استراتيجيته الاستثمارية، البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam (Malaysia Berhad خلط جميع الأموال الموجودة في بول واحد و لم تفرض مشاركة، سواء من حيث الإيرادات والتكاليف.[41]

ظهور البنك الإسلامي الأول في ماليزيا يشير إلى أن ماليزيا سيطبق رسميا النظام البنكي المزدوجي في بلدها، وهي وجود نظام المالية الشريعة ونظام المالية التقليدية. كان البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia

[41]Muhammad Syafi'i Antonio, *Bank Syari'ah Dari Teori ke Praktek* (Jakarta; Gema Insani Press, cet. VII, 203), h. 24.

Berhad) يتكون من شركات الإجارة بيرهارد وحدها[42] *Syarikat al-Ijarah Sendirian)* وهي شركة التأجير، وشركات الوكالة المرشحة بيرهارد وحدها *((Syarikat al-Wakalah Nominees Sendirian Berhard* التي تقدم خدمات المرشح، وشركات التكافل المالزي بيرهارد وحدها *(Syarikat Takaful) Malasyia Sendirian* التي تقدم حماية تكافل العام والأسرة.[43] ثُبِت البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhad) بعد 10 سنوات عملية كمؤسسة بنوكية تنمية بسرعة في بقية البلاد بوجود 80 فروع الشركات و 1,200. موظفا. وبجانب ذلك، كان هذا البنك قد سجغ أسهمه في بورصة كوالالمبور (*Kuala Lumpur Stock Exchange)* في التاريخ من 17 يناير سنة 1992[44] ومنذ سنوات مضت، قدسجلت هو كشركة عامة مدرجة وأغلبية أسهمه تسيطر عليها مؤسسة التوفير الحجي.[45]

في تطورها، تنمو البنوك الإسلامية في ماليزيا تنمية سريعة. الأهداف الطويلة التي تحققتها الحكومة الماليزية إنشاء نظام المعاملة المالية والبنوك الإسلامية شاملة ويعمل توازنا مع نظام البنوك التقليدية. لتحقيق نظام البنوك القوي، فالحكومة يجهّز ثلاثة الأشياء المهمة، هن: عدد اللاعبين؛ ومجموعة من الصكوك؛ وسوق المالية الإسلامية.[46]لتحقيق هذا الهدف، رأى بنك نيجارا ماليزيا للحاجة

---

[42]معنى اصطلاح "وحدها" هنا أن الشركة هذه ليست مختلطة مع الشركات الأخرى (الشركة مستقلة).

[43]Haron, *Islamic Finance*, h. 75.

[44]Abdur Rahman Doi, *Sharia, The Islamic Law* (London: Ta Ha Publisher, 1984), h. 32.

[45]Syafi'i Antonio, *Bank Syari'ah*, h. 141.

[46]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 64.

إلى سلوك المدخالات التى سوف تقدم البنوك الإسلامية في ماليزيا. فالخطوة الأولى انتشار البنوك الإسلامية في جميع أنحاء البلاد مع العديد من اللاعبين يخدمون جمهور ماليزيا. بعد إجراء المداولات على مختلف العوامل، أذن بنك نيجارا ماليزيا المؤسسات البنوكية القائمة لتقديم خدمات البنوك الإسلامية مع استخدام البنية التحتية والمكاتب الفرعية التي كانت موجودة من هذه المؤسسة المالية. ورأى بنك نيجارا ماليزيا إلى أن هذه الطريقة طريقة فعالية وكفاءة في أقل المستوى ويمكن القيام به لتحقيق هذا الهدف في فترة قصيرة جداً.

من أجل تطوير المالية الإسلامية في ماليزيا تطورا كبيرا، تحدد الحكومة الماليزية بعض السياسات[47] بما في ذلك السياسات عن وجوب خبراء الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهم يعملون كامل الوقت، و ينبغي للمستشار أن يكون موقفا راسخا في المؤسسات المالية الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية لديها القيام بالأبحاث والتنمية، وينبغي أن تتألف هيئة المراقبة الشرعية (Dewan Pengawas Syari'ah أو DPS) من المستشار الماليزي أو الخبراء الدولي، وتنبغي للمؤسسات المالية الإسلامية ان تزدد المناقشة فى عمليتها. فيما يتعلق بتسوية المنازعات، للحكومة الماليزية محكمة التجارة *(commercial court)* الخاصة لتعامل نزاعات البنوك الإسلامية وتقريرها، ومجلس التحكيم المركزي لتعامل النزاعات الدولية، ومؤسسة الوساطة لتعامل النزاعات المحلية.

[47]Cheah Kooi Guan, *Institusi-Institusi Kewangan di Malaysia* (Selangor: Replika Press, 1999), h. 65.

كانت الاستراتيجية التنمية المحددة هي تنمية شاملة وواقعية وتدريجية مبدوؤه بمراحل إنشاء بيئة تمكينية بإعداد متنوعة من بنيتها التحتية المالية، وبخاصة في الإطار القانوني. والمرحلة التالية هي زيادة الحجم وإنشاء مؤسسات المالية الإسلاميّة (Lembaga Keuangan Syari'ah أو LKS) بحيث أنها تمكين المنافسة جيدا. وكانت المرحلة الثالثة إنشاء التنسيق والتقارب بالسوق الإسلامية الدولية حتى مؤسسات المالية الإسلاميّة (Lembaga Keuangan Syari'ah أو LKS) في ماليزيا قادرة على المنافسة فى الساحة الدولية.[48]

بدأت المرحلة الأولى في التنمية بإصدار قانون البنك الإسلامي *(Islamic Banking* Act*)* في التاريخ 7 من أبريل سنة 1983. بإصداره، لبنك نيجارا ماليزيا السلطة لتنظيم وإشراف على البنوك الإسلامية، وكذلك كما فيما يتعلق بالبنوك التقليدية. ويكون هذا النظام أيضا كعلامة ولادة البنوك الإسلامية الأولى في ماليزيا كما قد شرح من قبل. وفي نفس السنة، أصدرت الحكومة ماليزيا قانون الاستثمار الحكومي *(Government Investment Act)* أن يعطي السلطة للحكومة اصدار رسالة استثمار الحكومة *(Government Investment Issues)* وهي الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. كانت رسالة استثمار الحكومة *Government Investment Issues))* صكوك المالية لإدارة الحاجة فى سيولة البنوك الإسلامية.[49]

[48]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 189.
[49]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 197.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي السنة 1984 أصدرت الحكومة قانون التكافل الذي أصبح دليلا على حكم التكافل ويكون هو كواحد البنية التحتية فى البنوك الإسلامية. وفى نفس الوقت، تأسست الحكومة شركة التكافل باسم شركة التكافل الماليزي. وكذلك صدرت النظام الآخر على واجبات البنوك الإسلامية وشركات التكافل الماليزي في تمليك هيئة المراقبة الشرعية (Dewan Pengawas Syari'ah أو DPS) للمسؤول فى التأكيد أن عمليتهما ومنتجاهما موافقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[50]

المرحلة الثانية هي المرحلة التنمية التي بدأت في التاريخ 4 من مارس سنة 1993 مع المقدمة بنظام البنوك دون الفائدة *(Interest Free Banking Scheme)*. بوجود هذا النظام، يمكن على البنوك التقليدية لتقديم منتجات البنوك الإسلامية أو يشار إليها عادة نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)*.[51] فى هذه المرحلة الرائدة، تشمل ثلاث البنوك التجارية الكبيرة وعشر المؤسسات المالية. مع هذه الاستراتيجية، زاد عدد مكاتب البنوك الذين يقدمون منتجات البنوك الإسلامية بازداد سريع، مبدوؤ من ثلاثة البنوك وأربعة وخمسون مؤسسة مالية وكمشروع تجريبي *(pilot project)* وفي نهاية السن 1993، كان نظام البنوك الإسلامةي في ماليزيا تتكون من عشر البنوك التجارية وعشرين المؤسسات المالية

---

[50]قد أعلنت الأحكام واقعيا في التوصيات المقترحة من الجنة التوجيهيه الوطنية في البنوك الإسلامية *(National Steering Committee on Islamic (Banking* إلى الحكومة الماليزية في السنة 1982.

[51]سجلت في ذلك الوقت أحد وعشرون منتجات البنوك الإسلامية 21 في السنة 1993.

التقليدية المكونة من عشر البنوك العامة، وثماني شركات التمويل واثنان البنوك التجارية التي تقدم الخدمات والمنتجات على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

في السنة التالية، الموافق بالتاريخ 4 من يونيو سنة 1994، أنشأت الحكومة سوق النقود بين البنوك الإسلامية *(Islamic Interbank Money Market)* الذى يهدف إلى ربط المؤسسات المالية الإسلامية من خلال أدوات السوق المالي الإسلامي كما أصبح علامة تطوير أدوات المالية الإسلامية. ويتكون هذا السوق من مختلف الجوانب، هي تجارة الأدوات المالية الشرعية بين البنوك الإسلامية (*inter-bank trading in Islamic financial instrument*), واستثمار الشريعة بين البنوك الإسلامية *(Islamic interbank investments)*, ونظام المقاصة الشرعية بين البنوك الإسلامية *(Islamic interbank clearing system)*. بجانب ذلك، نشأ سوق رأس المال في السنة 1996 الذي يشجع على تطوير الأوراق المالية الشرعية.[52] كمحاولة لضمان السلاسة والمواءمة لتفسير نظام الشريعة، ففي التاريخ 1من مايو سنة 1997 أنشأت الحكومة هيئة المراقبة الشرعية للبنوك الإسلامية والتكافل *(National Sharia Advisory Council on Islamic Banking and Takaful)* كالسلطة الأولى في مجال خدمات البنوك والتكافل في مليزيا.[53]

[52]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 98.
[53]Zamir Iqbal & Mirakhor Abbas, *An Inroduction to Islamic Finance Theory and Practice* (Asia: Pte, Ltd, 2007), h. 47.

تتألف هذه الهيئة من عشرة أعضاء، بما في ذلك عضو دوليا. هناك القرارات التي اتخذتها الهيئة بما في ذلك إباحة التعويض لتحمل إلى المقترضين يمتنعون على سداد التمويل، و إباحة على المحاميات والمحامين غير المسلمين للإدلاء بشهادته حول الوثائق المالية، وإمكان على الضمان الثاني. استخدام مصطلح البنوك دون الفائدة المصرفية *(interest free banking)* بدلا بمصطلح البنوك الإسلامية ويُحتاج إلى البنوك المشاركة *(participating banks)* لتكون قادرة على تحسين وضع الإدارات ذات الصلة في البنوك الإسلامية والإدارات يجبن أن يرأسها شخص الذى احتل مناصبا عليا. وبالإضافة إلى ذلك، في هذه المرحلة الثانية، الموافق بالتاريخ 1 من أكتوبر سنة 1999، حالة الاحتكار التي يتمتع بها البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد *(Bank Islam Malaysia Berhard)* انتهت عندما وافقت الحكومة المالزية إنشاء البنك الإسلامي الثاني، وهو بنك معاملات ماليزيا بيرهارد *(Bank Muamalat Malaysia Berhard)*.

كان البنك الإسلامي الثاني الذى تماما تنفيذ أنشطته على أساس الشريعة الإسلامية أُسس كاندماج بين بنك بوميبوترا ماليزيا بيرهارد *(Bank Bumiputera Malaysia Berhard)* وبنك التجارة بيرهارد *(Bank of Commerce Berhard)*. في تنظيم هذا الدمج، كان الأصول من بنك بوميبوترا ماليزيا بيرهارد *(Berhard, Bank Bumiputera Malaysia)* وبنك التجارة بيرهارد *(Bank of Commerce Berhard)*, والبنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد

(Bank Islam Malaysia Berhard) دُمج إلى بنك معاملات ماليزيا بيرهارد (*Bank Muamalat Malaysia Berhard*). بدأ البنك الإسلامي الثاني نشاطه مع أربعين فرعا و ألف موظفا. وفى هذه المرحلة الثانية أيضا، تؤذن الحكومة الماليزية لثلاث شركات التكافل، هن التكافل الوطني بيرهارد (*Takaful National Sdn. Berhard*)، مايانج تكافل بيرهارد (*Mayank Takaful* Berhard) وتكافل الإخلاص بيرهارد (*Takaful Ikhlas Sdn. Berhard*).[54]

تبدأ المرحلة الثالثة بوضع الخطة الرئيسية في القطاع المالي (*Financial Sector Master Plan*) في السنة 2000 للفترة 2000 – 2010 الذي يشمل القطاع المالي الشرعي والميزات التالية:[55]

أ. بناء 20% من حصة سوق البنوك والتكافل على مساهمة فعالة في اقتصاد القطاع المالي في ماليزيا؛

ب. يوكَل بمؤسسات البنوك الإسلامية والتكافل الذان لهما رأس المال القوي ويقدمان المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في خدمات شاملة ووافية؛

ج. يدعَم بأحكام الشريعة الإسلامية الشاملة الوافية ؛

د. يدعَم بالمؤسسات المتخصصة (محكمة التجارة الشرعية) في نظام قضائي التي تتعامل المسائل القانونية المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتكافل؛

[54]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 180.
[55]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 76-79.

ه. يدعَم برجال الذين يتم تدريبهم وارتفاع قدرتهم في عدد الكافي من فرق المتكاملة المكونة من الخبراء ذات الصلة؛ و

و. جعل ماليزيا كمركز المالية الإسلامية المحلية.

كانت الخطة الرئيسية في القطاع المالي *Financial Sector Master Plan)* يُنقسم إلى ثلاث مراحل، هم: تقوية البنية التحتية التشغيلية والمؤسسية؛ وحفز المنافسة وزيادة البنية التحتية؛ وتحسين معايير الأداء من خلال التحرير التدريجي وتأمين البنية التحتية الفعالية. لدعمها، فاستغراضت على استراتيجية نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)* التي مازالت تسبب الإختلاف عن امتثاله بأحكام الشريعة الإسلامية وصدرت النظام في السنة 2004 لتبديل نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)* إلى هيكل الفرعى الإسلامي *(Structure Islamic Subsidiary)*.[56]

وعلى هذا الأساس، أُذن لسبع البنوك الإسلامية تغيير نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)* إلى هيكل الفرعى الإسلامي *(Islamic Structure) Subsidiary*في عمليتها. ولكن، الأحكام المتعلقة بتغيير الهيكل لاتوجب للبنوك الإسلامية التى لديها نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)*. تحت هذا الهيكل، يخضع هيكل الفرعى الإسلامي *(Islamic Subsidiary Structure)* على قانون البنوك الإسلامية سنة 1983 وهو ليس مخضوع على قانون المؤسسة المالية سنة 1992. بوجود هذا الهيكل، يفقد على العديد من العقبات التي يعوق نوافذ

[56]Haron, *Islamic Finance*, h. 89.

الإسلامية *(Islamic Windows)* ليكون قادرة على المشاركة في الأعمال البنوكية غير التقليدية مثل شراء الأصول، وشراء الأراضي، وشراء الأسهام من خلال المشاركة *(joint venture)*.

وفي نفس الوقت، أدت الحكومة التحرير بين البنوك الإسلامية والتكافل بإصدار ثلاث المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية وأربع شركة التكافل بالتدخل الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، في هذه المرحلة، فيها تحسين الإطار التنظيمي، والحيطة المالية، والتشغيلية؛ ومراجعة عملية التشريعات والمحكمة؛ وتطوير إطار الحكم الشرعي *(sharia governance)* بإنشاء هيئة المراقبة الشرعية الوطنية *(National Sharia Advisory Council* او NSAC) في بنك نيجارا ماليزيا ولجنة الشريعة في مؤسسات المالية الإسلاميّة (Lembaga Keuangan Syari'ah أو LKS)؛ وشُكلت صناديق الهيبات *(endowment funds)* لعلماء الشريعة.

تمشيا مع التطلع لتجعل ماليزيا كمركز البنوك الإسلامية، منح بنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركز التماسا لثلاث البنوك الإسلامية الأجنبية لتعمل في ماليزيا بما فى ذلك بيت التمويل الكويتي *(Kuwait Finance House)* الذى يُمنح إذن التجارة فى التاريخ 17 من مايو سنة 2004 ويعمل فى شهر أغسطس سنة 2005؛ وشركة البنوك الاستثمارية الراجحية (*al-Rajhi Banking*

Investmenst [57]*,(Corporation* والمملكة السعودية العربية واتحادها يتألف من البنوك الإسلامية القطرية *(Islamic Bank*, *Qatar*) وبنك الاستثمار *(Investments Bank)*,وبيت الاستثمار العالمي *(Global (Investments House* الذين يُمنحون إذن التجارة فى التاريخ 14 من أكتوبر سنة 2004. وفي الوقت الحاضر، يمتلك البنك تسعة عشر فرعا في جميع أنحاء ماليزيا. وفي شهر يناير سنة 2007، بدأ بنك التمويل الآسيوي *(Asian Finance Bank)* أنشطته كالبنك الإسلامي الأجنبي الثالث في ماليزيا. دعم البنك هذا من اتحاد المساهمين الذى يتكون من البنوك الإسلامية القطرية (*Islamic Bank Qatar*) بمقدار الأسهم 70%، وبنك الاستثمار *(Investments Bank)* بمقدار الأسهم 20%، والأصول المالية البحرينية بمقدار الأسهم 10%.[58]

تغيرت خريطة التمويل الإسلامي في ماليزيا بإصدار مركز التمويل الإسلامي الدولي المالزي *Malaysia International Islamic Financial Center)*أو MIFC) في شهر أغسطس سنة 2006. كان مركز التمويل الإسلامي الدولي المالزي *Malaysia International Islamic Financial Center*أو MIFC) محاولة جماعة بذلته بنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركزي ولجنة الأوراق المالية بنك ماليزيا في البلاد هيئة الأوراق المالية الماليزيا *(Securities*

[57]فتحت شركة البنوك الاستثمارية الراجحية *(al-Rajhi Banking Investmenst Corporation)* أول الفرع في كوالالمبور في شهر أكتوبر سنة 2006.

[58]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 37.

Commission of Malaysia)، وسلطات الخدمات المالية الخارجية لابوان *Labuan Offshore Financial Service Authority)*. وهذه المحاولة مشتركة بمشاركة اللاعبين الذين يمثلون على البنك، والتكافل، وسوق رأس المال. الماهذه الصناعة المصرفية، والتكافل، وسوق رأس المال في ماليزيا.

الغرض الرئيسي من مركز التمويل الإسلامي الدولي المالزي *Malaysia)* *International Islamic Financial Center* أو MIFC) لتعارف ماليزيا في المجال الدولية كالمركز الرئيسي *(major hub)* لتمويل الشريعة الدولية من خلال منح حائز لأنشاء بيئة مناسبة لتمويل الشريعة فى ماليزيا. كجزء من مبادرة مركز التمويل الإسلامي الدولي المالزي *Malaysia International Islamic Financial Center)*أو MIFC)، فالبنوك المحلية والبنوك الدولية في ماليزيا تمكن أن تؤدي أنشطة الأعمال التجارية للخدمات البنوك الإسلامية في العملات الأجنبية من خلال وحدات الأعمال العملات الدولية *(International Currency Business Units*أو ICBU*)* التي تم تشكيلها في كل المؤسسات المالية.[59]

إذن للمشاركة الأجنبية في وحدات الأعمال الأجنبية Unit Usaha (Asing) يُزدد إلى كحد أقصى 49% من جميع الأسهام. وتوسع هذه السياسة فى السنة 2007 بإمكان ملكية الأسهام كاملا على الأجنبيين. ولكن، بدأ مركز

[59]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 34.

التمويل الإسلامي الدولي المالزي *Malaysia International Islamic Financial Center)*أو (MIFC على إباحة مشاركة المؤسسات المالية المحلية لقيام أنشطة البنوك الإسلامية الدولية والتكافل فى نطقة واسعة من أجل تكوين البنوك الإسلامية الدولية *International Islamic Bank* أو (IIB*)*. كان البنوك الإسلامية الدولية *International Islamic Bank*أو (IIB*) لديها حافزا كما فى* وحدات الأعمال العملات الدولية *(International Currency Business Units* أو *(*ICBU.[60]

2. خصائص البنوك الإسلامية المالزية

بالتحرير على هذا، هناك بعض الأشياء التي تصور خصائص البنوك الإسلامية في متنوعة البلاد، بما في ذلك نظام المالية و البنوك التي احتضنت؛ ومذهب أو مدرسة فكرية الذى احتضن معضم المسلمين؛ وموقف البنوك الإسلامية في القانون؛ ومدخل تنمية البنوك ومختار منتجاتها. أما الخصائص للبنوك الإسلامية في ماليزيا هي كما يلي:[61]

[60]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 67.
[61]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 180-187.

أ. نظام المالية والبنوكية

ماليزيا هي البلد الذى يطبق نظام المالية والبنوكية المزدوجة *(dual financial and banking system)* منذ السنة 1983 عندما إصدار قانون البنك الإسلامي *(IslamicBanking Act)* في السنة 1983 وقانون التكافل في السنة 1984. ومنذ ذلك الحين، تعمل مؤسسات المالية الإسلاميّة (Lembaga Keuangan Syari'ah أو LKS) جنبا إلى المؤسسات المالية التقليدية. وعلى هذا الأساس، أصبحت مؤسسات المالية الإسلاميّة (Lembaga Keuangan Syari'ah أو LKS) بديلا للمجتماع الذين يريدون الخدمات المالية موافقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وفي وقت واحد، أصبحت منافسة مباشرة لمؤسسات المالية التقليدية في المنتجات والخدمات التي تقدم.

ب. مدرسة فكرية

ذهب أغلبية سكان المسلمين في ماليزيا مذهب الشافعي. رغم أنه سواء كان بإندونيسيا، ولكن تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية مختلفة، اعتماداً على الفهم و آراء العلماء المحلية، على سبيل المثال، رأى العلماء فى ملازيا أن دفق الأموال فى نفس المعنى بالديون والأموال (property) = ((*cashflow = debt*). بسبب الديون فى نفس المعنى بالأموال، فالديون يمكن أن تباع بأي سعر. وعلى سبيل المثال، يمكن بيع حسابات المدينين التى قيمتها 1000.00 دولار أمريكي بسعر الخصم الذى قيمته

800.00 دولار أمريكي. الرأي بهذا المبدأ يعطى الأثار على العقد فى المنتجات المالية وأدواتها التي يتم استخدامها في ماليزيا، مثل إباحة بيع العينة *(sale and buyback)* وبيع الدين (البيع بالخصم).

ج. موقف البنوك الإسلامية في القانون

كان موقف البنوك الإسلامية في ماليزيا تحت مختلفة القوانين، اعتماداً على شكل مؤسستها. تمكن البنوك الإسلامية الكاملة *(full fledged Islamic Bank)* تحت قانون البنك الإسلامي *(Islamic Banking Act)* الذي صدر في السنة 1983. أما البنوك التقليدية الذي تقدم منتجات البنوك الإسلامية أوشُهر باسم نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)*، فهي تحت قانون البنوك التقليدية. وكذلك لها السلطة فى تقديم التمويل وحده.[62] بسبب وجود اختلاف القانون هذا، فعملية البنوك الإسلامية الكاملة *(full fledged Islamic Bank)* أوسع من نوافذ الإسلامية *(Islamic Windows)* وبخاصة في تنفيذ نظام الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، كان قانون البنك الإسلامي *(Islamic Banking Act)* الذى صُدر فى السنة 1983 القانون المدني *(civil law)*، حيث تظل تحت ولاية المحكمة المحلية.

[62]Murat Cizakca, *Islamic Capitalism and Finance (Origins, Evolution, and The Future)* (Kuala Lupur: Tha Ha Publisher, 2005), h. 56.

د. موقف مجلس الشريعة الإسلامية

السلطة العليا في ماليزيا على قيادة هيئة المراقبة الشرعية الوطنية (*National Sharia Advisory* Council أو NSAC) التي نشأت في التاريخ 1 من مايو سنة 1997, وهي فى هيكل التنظيم لبنك نيجارا ماليزيا. غرضت هذه المؤسسة بوصفها كالهيئة الواحدة في السلطة لتقديم المشورة إلى بنك نيجارا ماليزيا فيما يتعلق بعمليات البنوك الإسلامية والتكافل. أما أعضاء هيئة المراقبة الشرعية الوطنية (*National Sharia Advisory Council* أو NSAC) يعينون من مجلس الإدارة لبنك نيجارا ماليزيا لمدة ثلاث سنوات ويمكن إعادة انتخابهم للفترة التالية. بوجود هيئة المراقبة الشرعية الوطنية (*National Sharia Advisory* Council أو NSAC) في هيكل البنك المركزي سوف تحسين الاستتجابة واتخاذ القرارات والفتاوى التى تتعلق بالمسائل الشرعية التي تواجه البنوك الإسلامية وشركات التكافل.[63] ولكن، استقلال مجلس الشريعة الإسلامية أصبح محدود بسبب هذا المجلس ليس مؤسسة مستقلة خاصة بها، إلا أنها تحت مجلس الإدارة للبنك المركزي.

ه. الاستراتيجيات فى تطوير البنوك الإسلامية ومنتجاتها

فيما يتعلق بها، اختارت ماليزيا القيا نهجة شاملة وواقعية. بنهجة شاملة، تمكن البنوك الإسلامية فى ماليزيا أن تتطور بتطور جيد لأن جميع البنية

[63]Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 34.

التحتية التى تحتاج بها البنوك الإسلامية قد توفرت. أما بنهجة واقعية، تمكن للبنوك الإسلامية أن تبدع وتبتكر حريا لتطوير المنتجات والصكوك المالية موافقا لطلب السوق. ولأجل ذلك، أن البنوك الإسلامية فى ماليزيا لديها المنتجات المتنوعة والصكوك المالية التى تختلف بالمنتجات والصكوك المالية في البلدان الأخرى، وهن مشهورة باستخدام عقد بيع العينة وبيع الدين. بتطبيق هذان العقدان، تمكن المنتجات والصكوك المالية فى البنوك الإسلامية أن تشبه بالمنتجات والصكوك المالية التقليدية. ومن ناحية أخرى، كانت استراتيجية النموة التى اختارتها ماليزيا تمكن أن تنمو بسرعة من حيث أن البنوك الإسلامية تسيطر 11% في فترة قصيرة في سوق البنوك الوطنية.

3. منتجات البنوك الإسلامية المالزية

وفي الوقت الحاضر، هناك ثمانية عشر البنوك الإسلامية وتسع شركات التكافل في ماليزيا. العدد من البنوك الإسلامية تتكون من اثنين البنوك الإسلامية الداخلية، وتسع فروع الشركة القائمة على أساس الشريعة، وثلاثة البنوك الإسلامية الأجنبية، وأربع وحدات الأعمال الشرعية (UUS أو Unit Usaha Syari'ah). بجانب ذلك، هناك أكثر من أربعين المنتجات القائمة على أساس الشريعة التى قدمتها البنوك الإسلامية مثل المضاربة،[64] والمشاركة،[65] وبيع بثمن

[64]المضاربة هي مشاركة بين الطرفين من حيث المستثمر (صاحب المال) عهد رأس ماله إلى المضرب لجهود واحد، وكان رأس المال مراجعا إلى المستثمر (صاحب المال) بازداد الربح. تنقسم نتائج هذه الجهود استناداً إلى الموافقة. وبوجه عام، يحدث المضاربة

الآجال،[66] والإجارة،[67] والإستصناع،[68] وبيع الدين،[69] وبيع العينة، وهلم جرا. تطبيق هذه المنتجات والخدمات بناء على قرارات لمجلس مستشار الشريعة Majlis Penasihat Syari'ah) أو MPS) كمجلس الأعلى الذى له السلطة لتقرير القانون المعلق بالمالية الإسلامية في ماليزيا. كانت القرارات تسمى بالقرار الشرعي[70] وهو ملزم للبنوك الإسلامية فى ماليزيا.[71]

من ناحية أخرى، المنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية مشابهة بالمنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بما فى ذلك على تسمية منتجات البنوك الإسلامية المتابعة باسم المنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية بإضافة الأحرف

في ماليزيا على ثلاث عناصر وهو رأس المال، والعمل، وتنظيم المشاريع. آخر اثنين من العوامل هي عادة مجتمعة في طرف واحد أى المضرب.

[65]المشاركة هي مشاركة عديد من الأطراف الذين يستثمرون في مشروع تجاري استناداً إلى نسبة متفق عليها .لجميع الأطراف لها الحق في إدارة مشروع تجاري. وعلى تقسيم الربح، يمكن التفاوض عليها بين الأطراف، وينبغي أن تعكس نسبة الربح على نسبة المشاركة في مشروع تجاري. إذا كان هناك الخسارة، فتتحمل جميع الأطراف الخسائر وفقا لنسبة استثماراتها.

[66]بيع بثمن الآجال *(deferred payment sale)* هو الاتفاق الذي يشير إلى الدفع فى الفترة المتفقة عليها من قبل. اشتمل هذا البيع على نسبة الربح.

[67]الإجارة هي عقد الإيجار (التأجير التمويلي atau *leasing*). وبعبارة أخرى، الإجارة هي بيع المنافع. وهذا هو نوع من أنواع بيوع المنافع من حيث يجير المؤجر (*lessor*) للمرء بسعر استئجار المتفق عليه ودفعه في الفترة الاتفاق عليها العقد. كان ملكية الأصول في يد المؤجر (*lessor*).

[68]الإستصناع هو عقد هو بيع الأصول من حيث البائع ملتزمة بإنتاج الأصول إلى المشتري. يمكن أن تظهر الإستصناع بشراء يشتري من طرف واحد وهو يعهد هذه الأطراف لإنتاج الأصول وفقا للمواصفات المنصوصة عليها في العقد. وهذا هو نوع العقد الحصول على الأصول وفقا للمواصفات نظراً لاتفاق الشراء والمبيعات. كان الإستصناع مماثل للسلم.

[69]بيع الدين هو المعاملة التي تجعل الين كالأصول الأساسي فى البيع مثل الديون 100 مليون رينغيت ماليزي تباع بالثمن 80 مليون رينغيت ماليزي.

[70]Rusni Hassan & Aznan Hassan, "Resolusi Syari'ah Oleh Majlis Penasihat Syari'ah Bank Negara Malaysia: Tinjauan Perspektif Undang-Undang," *Makalah*, disajikan pada Seminar Penyilidikan Kewangan dan Kehartaan Islam anjuran Jabatan Syariah dan Undang-Undang, Akademi Pengajian Islam, University Malaya, tanggal 19-20 Februari (Malaysia: Unversiti Malaya, 2013), h. 5.

[71]مكتوب فى الفصل 52 (2) لقنون البنوك الإسلامية رقم 701 سنة 2009.

الأولى –أ– وراءه مما يوحي بأن هذا المنتج أو الخدمة هو المنتج أو الخدمة التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية, مثل فى تسمية منتج حساب التوفير –أ– *savings (account-i)*، والقروض الخيرية –أ– *(benevolent loan-i)*، وكتلة الخصم –أ– (*discounting-i*)، وهلم جرا.[72] أما المنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية تشمل على التمويل، والتمويل ، وخدمات البنوك، وصكوك المالية الإسلامية.

أ. التمويل

منتجات التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية في ماليزيا لايختلف إجمالا بمنتجات التمويل المستخدمة في البنوك التقليدية التى تتضمن من جيرا، والتوفير، والاستثمار العامة، والاستثمار الخاصة، وهلم جرا. العقود المستخدمة العقد المطبوق عادة فى المنتجات المعنية، مثل حساب الجاري –أ– *(current account-i)* الذى يستخدم بوديعة يد ضمانة أو المضاربة، وحساب استثمار العام –أ– *(general investment account-i)* الذى يستخدم بالمضاربة، وحساب الاستثمار الخصة –أ– الذى يستخدم بالمضاربة، وهلم جرا.

ب. التمويل

[72]Ascarya, *Akad dan Produk*,, h. 196.

منتجات التمويل التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا مختلفا بالمنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية إجمالا. مبلغها لا تقل عن ثلاث وثلاثين منتجات التمويل، وأكثرهم يستخدمون ببيع بثمن الآجال، والمرابحة، وبيع العينة. يشتمل هذا التمويل على نوعين:[73]

1) تمويل العام

يُؤثر إباحة بيع العينة على مختلف منتجات التمويل التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا. ومن أمثلة منتجاته القروض الخيرية –أ– *(benevolent loan-i)* الذى يستخدم بالقرض، –أ– *(discounting-i)* الذى يستخدم ببيع الدين، وتسهيلات الشخصية الذى يستخدم ببيع العينة، وهلم جرا.

2) تمويل التجارة

منتجات تمويل التجارة التي قدمتها البنوك الإسلامية في ماليزيا أساسا لايختلف عن الائتمانات التجارية المقدمة بالبنوك الإسلامية. وأمثلة لهذه المنتجات هي الفواتير المقبولة –أ– *(accepted bills –i)* الذى يستخدم بالمرابحة أو بيع الدين، وضمان البنوك –أ– *(bank guarantee* –i) الذى يستخدم بالكفالة، وخطاب الاعتماد –أ–

[73]Ascarya, *Produk Perbankan*, h. 198.

(*letter of credit*–i) الذى يستخدم بالوكالة أو المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو بيع بثمن الآجل.

ج. خدمات البنوك

خدمات البنوك نوعان، خدمات العام وخدمات البطاقة. تستخدم جميع منتجات خدمات العام بالأجر، مثل مشروع الطلب (*demand draft*) وتيليبانكينج *(telebanking)*. وتقدم البنوك الإسلامية فى ماليزيا خدمات البطاقة كخدمات البطاقة قدمتها البنوك التقليدية مثل بطاقة الائتمان –أ– (*credit card-i*)، وبطاقة الشحن *(charge card-i)*، وبطاقة الخصم *(debit card-i)*، وهلم جرا. كانت بطاقة الشحن *(charge card -i)* وبطاقة الخصم *(debit card-i)* مطبوقتان وسيعتان فى البنوك الإسلامية فى الدول المختلفة. و لم يحصل الموافقة من مجلس الشريعة عن تطبيق بطاقة الائتمان –أ– (*credit card-i*). ولكن، تطبق الحكومة الماليزية بطاقة الائتمان –أ– *(credit card-i)* بسبب إباحة بيع العينة فى هذه الدولة مع أنه ممنوع في الدول الأخرى.[74] ومن أمثلة هذا المنتج بطاقة الشحن *(charge card)* الذى يستخدم بالقرض، بطاقة الائتمان –أ– (*credit card-i*) الذى يستخدم ببيع العينة والوديعة، وبطاقة الخصم *(debit card-i)* الذى يستخدم بالأجر.

[74]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 27.

د. صكوك المالية الإسلامية

منتجات صكوك المالية الإسلامية في ماليزيا أساسا لاتختلف بصكوك المالية الإسلامية المقدمة بسوق المالية التقليدية. كان مختلف صكوك المالية الإسلامية تُسبب بإباحة بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا الذى هو ممنوع في الدول الأخرى. ومن أمثلة هذا المنتج رسالة استثمار الحكومة –أ–*(government investment issues i)* الذى يستخدم ببيع العينة، والعملات الأجنبية *(foreign exchange)* الذى يستخدم بالأجر، وأوراق التجارية –أ– *(commercial papers –i)* الذى يستخدم بالمرابحة.[75]

ب. بيع العينة

1. تعريف بيع العينة

من عدد المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية في ماليزيا، فمنها الوديعة، والمضاربة، والإجارة، والسلم, والإستصناع، وبيع الدين، والمرابحة، والمشاركة، والإجارة، وبيع بثمن الآجال، وبيع العينة، وهلم جرا. بعض من العقود المذكورة، هناك عدد من العقود الذي كثيرا ما يستخدم للعملاء لإجراء المعاملات، منها بيع العينة. تطبيق بيع العينة فى المنتجات والأدوات المالية فى التمويل الذى يتكون من شهادة الدين الإسلامي التداولي Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو

[75]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 28.

Negotiable Islamic Debt Certificate)، وسوق المال بين البنوك الإسلامية *Islamic Interbank Money* أو (Pasaran Wang antara Bank secara Islam *Market*، وتسهيلات الخطوط النقدية –أ– *(cash line facility –i)*، وتمويل التعليم –أ– *(education financing –i)*، وتمويل الشخصية –أ– *(personal financing –i)*، وتسهيلات الائتمانية المتجددة –أ– *revolving credit facility –i)*، وتمويل الحصة –أ– *(share financing –i)*؛ وخدمات البطاقة الذى يتكون من بطاقة الائتمان –أ– *(credit card –i)*؛ وصكوك المالية الإسلامية الذى يتكون من رسالة استثمار الحكومة –أ– *(government investment issues i)*, وسندات الخزينة الإسلامية الماليزية *(Malaysian Islamic treasury bills)*.[76] بالتحرير على هذا، كان بيع العينة عقد خاص فى البنوك الإسلامية في ماليزيا سوى بيع الدين بيع بثمن الآجال.[77]

بيع العينة لغة مشتق من كلمة العين أي بضاعة، أى نال المشتري من الحصول على الأشياء التي يحتاجها (المال). واصطلاحا معاملة فيها بيع البائع الأصول إلى المشتر بالآجال وسيتم إعادة الشراء من البائع إلى المشتر نقدا. هناك الفرق بين سعرين وهما الفائدة أو الربا.[78] ويُعرف في المؤلفات الأخرى بأنه بيع يقصد لاجتناب الربا.[79] أما جوبتا وشانموغام يذكران أنه كطرف اثنين لأن

[76]Ascarya, *Produk Perbankan*, h. 71-75.
[77]Ibrahim Warde, *Islamic Finance* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000), h. 35.
[78]Herwan Sukri, *Understanding Sharia*, h. 56.
[79]Ghufron, *Fiqh Mu'amalah*, h. 38.

المعاملة وقعت بين الطرفين.[80] كلاهما عقد قائم بذاته بشكل مستقل. العقد الأول كامل على الرغم من أن العقد الثاني باطل. وهذا يؤثر انتقال ملكية الأصول وخطرها من الطرف الأول إلى الطرف الثاني. قال المذهب الحنفي أن العينة تقع إذا كان المرء يشترى الأصول من البائع مؤجلا وتباع مرة أخرى إلى البائع الأصلي نقدا.

وقال المذهب المالكي أن العينة تقع إذا كان المرء يبيع الأصول بعشرة دينار نقدا ويَشترى الأصول مرة أخرى من المشترى مؤجلا. وقال المذهب الحنبلى أن العينة تقع إذا كان البائع يبيع الأصول مؤجلا ويَشترى الأصول مرة أخرى من المشترى نقدا. أما المذهب الشافعى أن العينة تقع إذا كان كان البائع يبيع الأصول مؤجلا بوقت موافق ويَشترى الأصول مرة أخرى من المشترى نقدا.[81] رغم أن جمهور العلماء يعنون بيع العينة فى نفس المعنى، ولكهم يختلفون على تسميته. يسمى المالكية هذه المعاملة ببيع الآجال لأنه يحتوي على عناصر التأخير. أما بعضهم يسمونها ببيع العينة الذي هو شكل من أشكال بيع الآجال الذي يستخدم لقيام بالربا وتحقيق ما هو محظور في الشريعة. بجانب ذلك، قسمها المالكية إلى نوعين، هما بيع الآجال وبيع العينة. فالنوع الأول هو يبيع المشتري على البائع مؤجلا. أما النوع الثاني فهو ما يقول الطرف للآخرين، "اشترى هذا الأصول

---

[80]Sjahdeini, *Perbankan Syari'ah,* h. 28.

[81] لا تتضمن المذهب الشافعي إعادة الشراء نقدا في تعريفه. أنظر Gupta Lokesh & Shanmugam ، *Bala Islamic Banking A Practical Prespective* ((McGraw: Pearson Longman, 2008)، ص. 76.

بسعر 100,000.00 دولار أمريكي نقدا، وسوف أشتري منك بسعر 120,000.00 مؤجلا.[82]

معنى بيع العينة أساسا تسهيلات التمويل المشارك بالطرفين. التفاق الأول هو اتفاق التي تبيع البنك الأصول للعملاء مؤجلا. بعد فترة وجيزة، استناد إلى التفاق الثاني، فالبنك يُشترى الأصول مرة أخرى من للعملاء نقدا. ويمكن أيضا أن يتم العكس بالعكس (*vice versa*) إذا كان البنك يجعل الموافقة أنه يشترى الأصول من العملاء نقدا. وبعدها –أي مستند إلى التفاق الثاني– فالبنك يباع الأصول مرة ثانية إلى العملاء مؤجلا. وهبة زوهايلي في كتابه –فقه الإسلام وأدلته– يمثّل على النحو التالي: عندما يبيع البائع قنطار[83] القطن بسعر خمسة مليون التي ستُسلم بعد ذلك بعام واحد. ثم اشتراه البائع من المشتري بسعر أربعة مليون نقدا. فى هذه المعاملة، حصلت معاملاتان من شراء وبيع، وفي الواقع أن هما صحتان لأنهما قد تجتمعان أركان المعاملة وشروطها.[84]

هناك الفرق بين سعرين وهما الفائدة أو الربا التي يستفيد مالك الأصل الذى يباعه رسميا، على سبيل المثال، يبيع البائع الملابس للآخرين تقسيطا لمدة شهر واحد. ثم يبيعها المشتري على البائع قبل أو بعد استسلامه بأقل الثمن ودفعه نقدا.

---

[82] وهبة ، *فقه الإسلام وأدلته*، ص. 3454.

[83] القنطار هو الأموال الكثيرة نسبة إلى العادة. وقد اختلف العلماء عن مبلغه.

[84] وهبة ، *فقه الإسلام وأدلته*، ص. 3454.

وعلى هذا الأساس، هناك الفرق بين سعرين وهما الفائدة أو الربا التي يستفيد مالك الأصول. كانت هذه المعاملة عملية للوصول إلى الربا بوسيلة التجارة.

2. اختلاف العلماء عنه

أساسا، الأصل في المعاملة الإباحة مالم يأتي الدليل على تحريمه. وهذا موافقا لقاعدة الفقه "اَلْأَصْلُ فِى الْمُعَامَلَةِ اَلْإِبَاحَةُ حَتَّى يَدُلُّ الدَّلِيْل عَلَى تَحْرِيْمِهَا".[85] وبشكل خاص، في سورة البقرة أية 275 (وَأَحَلَ اللَهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) مشيراً إلى أن البيع مباح عند الله. وهذا واضح لنا أن فى النص –إما فى القرآن أو قاعدة الفقه– يقول أن كل المعاملة مباح مالم يأتي الدليل على تحريمها. بالارتباط أن بيع العينة يزعم أنه محاولة التشريع على الربا، فسيكون هناك حكمين:[86]

أ. عند المشترى يشتري الأصول من الآخرين بالتقسيط، ويطلبه البائع بأن يبيع الأصول (مرة أخرى) بأقل السعر من البيع الأول. فهذا يواضح لنا أنه يحتوي على الشروط المنصوص فى أول الاتفاق. وعلى هذا الأساس، رأى جمهور العلماء أنه حرام لأن فيه عناصر الغش والربا معبأة بطريقة متناوعة كما أن البيع بيع مشروع مباح فى الإسلام.

[85]Ahmad Djazuly, *Kaidah-Kaidah Fiqh* (Jakarta: Prenada Media Grup, 2006), h. 34.
[86]Nik Nozrul Thani, *An Introduction to Islamic and Conventional Corporate Finance* (Selangor: Thomson Reuters Malaysian Sdn Bhd, 2012), h. 64.

ب. عند يباع الأصول من الآخرين بالتقسيط، وقبضه البائع، وعرضه مرة أخرى لمقابل المال بأقل السعر من البيع الأصلي. للفئة الثانية الآراء المختلفة عند العلماء:[87]

1) أباح الشافعية، والظاهرية، وبعض الحنفيية مثل أبو يوسف بيع العينة من الفئة الثانية مع السبب:

أ. جميع الأركان التي تقوم عليه قد توافرت، وهي وجود الإيجاب والقبول (أما النية مقدم إلى الله الذى يعطى الأجور لمن شاء)؛

ب. سلطة المشتري بيع الأصول إلى البائع الأصلي إما بسعر انخفاض أو ارتفاع كان؛

أ. اعتمد الشافعية والظاهرية ظاهر المعاملة التي تقوم بها البائع والمشتري. وعلى هذا، حكماها غير باطل موافقا بسورة البقرة 275.

2) وقد اتفق جمهور العلماء على تحريم بيع العينة، من الصحابة عبد الله بن عباس وعائشة؛ ومن التابعين حسن البصري، وابن سيرين، والشعبى، والنخائى، وربيعة بن عبد الرحمن؛ ومن الأئمة الثورى، والأوزعى، وأبو حنيفة، ومالك، وإسحاق بن راوية، وأحمد بن حنبل؛ وغيرهم. وكانت حجتهم إجمالا على تحريم هذا البيع تقع على قصة زيد بن أرقم مع

[87]Ghufron, *Fiqh Mu'amalah* , h, 102.

عائشة: روى الدارقطني عن يونس بن إسحاق عن أمه العالية عن أم محبة عن عائشة رضي الله عنها: وهي أن العالية بنت أيفع قالت: دخلت وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة رضي الله عنها، فقالت أم ولد زيد بن أرقم :"إني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمان مئة درهم إلى العطاء، ثم إشتريته منه بست مائة درهم (أى حالة) فقالت عائشة:بئسما شريت وبئسما اشتريت، أبلغي زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ص.م إن لم يتب".[88] وفى رواية أخرى روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر عن النبي ص.م قال: إذا ضمن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، وأتبعوا أذناب البقر، وتركوا الجهاد فى سبيل الله، أنزل الله بهم بلاء، فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم.[89] بجانب ذلك، استخدم جمهور العلماء قاعدة من القواعد الفقهية لتكون دليلا لتقوية حجتهم. فالقاعدة هي الْعِبْرَةُ فِى الْعُقُوْدِ لِلْمَقَاصِدِ والْمَعَانِي لا لِلْأَلْفَاظِ والمَبَانِي.[90] وفى دراسة عميقة، ذكر وهبة الزهيلى أن سبب تحريم العينة عند الأئمة (مذهب المالكي، والحنبلى، والحنفى) هي كما يلي:[91]

أ. قال المالكي والحنبلي على أنه باطل ما دام هناك أدلة توحي نية قبيحة كوسيلة منعا عن المنكر؛

---

[88] الجزري، *جامع الأصول*، ص. 478.

[89] الشوكاني، *نيل الأوطار المجلد الخامس* (بيروت: دار الأفكار، 1993 م)، ص. 105.

[90] أحمد محمد الزرقا، *شرح القواعد الفقهية* (دمشق: دار القلم، القالب احد عشر، 2011م)، 47.

[91] وهبة ، *فقه الإسلام وأدلته* ، ص. 3455.

ب. رأى أبو حنيفة أنه فاسد إذ لم يكن هناك طرف ثالث.

الآثار على اختلاف آراء العلماء تُدَل على القضايا متزوجة بطلاق ثالث أن تُتزوج المرأ بهدف أن يراجعها الزوج الأول وبيع النبيذ إلى شركات الخمر. المتصلة بهذه الأمور، قال أبو حنيفة أن حكم نكاح المحلل[92] وبيع النبيذ إلى شركات الخمر صحة. وهذا يبدو أيضا أن يؤثره أن حكم بيع العينة صحة إذ يكن هناك طرف ثالث.

تكلم عن طرف ثالث الذى ذكره أبو حنيفة، وقد يوسط المتعاقدين بينهما الطرف الثالث يشترى الأعين بثمن حال بمقصود اقتراضي، بعد أن اشتراها هذا من مالكها المقرض، ثم يبيعها للمالك الأول بثمن الذى اشترى به، فيكون الفرق ربا له. اختلف العلماء في الحكم على العقد الثاني مع أن قصد التعامل بالربا واضح بين البائع والمشتري.[93]

أ. قال أبوحنيفة أنه عقد فاسد إن خلا من توسط شخص الثالث بين المالك والمشتري المقترض، كما في المثال، إلا أنه يلاحظ أن أبا حنيفة خالف أصله السابق الذكر الذي يقتضي القول بصحة هذا

---

[92]نكاح المحلل هو اللنكاح يُهدف ليكون الزوج الأول يزوج زوجته بعقد جديد بعد الزوجة تتزوج بالمرء والدخول بها.

[93]وهبة ، *فقه الإسلام وأدلته*، ص. 3457.

العقد.[94] وذلك استحسانا بنص الحديث الذي سيأتي في قصة زيد بن أرقم، ولأن إذا لم يستوف الثمن لم يتم البيع الأول، فيصير البيع الثاني مبنيا عليه، فليس للبائع الأول أن يشتري شيئا ممن لم يتملكه بعد, فيكون البيع الثاني فاسدا؛

ب. قال أبويوسف أن هذاالبيع صحيح بلا كراهة؛[95]

ج. قال محمد إنه صحيح مع الكراهة, حتى إنه قال : "هذاالبيع في قلبي كأمثال الجبال ذميم, اخترعه أكلة الربا"؛

د. وقال الشافعية وداود الظاهري أن هذا العقد صحيح مع الكراهة لتوافر ركنه وهو الإيجاب والقبول الصحيحان, ولاعبرة في إبطال العقد بالنية التي لانعرفها لعدم وجودم الدليل عليها, أي أن القصد الآثم مرجعه الى الله، والحكم على ظاهر العقد شيء آخر، لذا فإنه يحمل العقد على عدم التهمة؛ و

ه. وقال المالكية والحنابلة أن هذا العقد يقع باطلاسدا للذرائع كما سأبين. واستدلوا من جهة المعقول بالقياس على الذرائع المجموع على منعها بأجماع , أن الأغراض الفاسدة في كل منها هي الباعثة على عقدها، لأنه المحصل لها.

---

[94]المبدأ الذى يكون معيارا فى المعاملة البيان وليس النية لكلا الطرفين لأن النية ممنوع بها الشريعة الإسلامية. إذن، قدمت شؤون النية في جميع المعاملات كافة إلى الله وحده، وهو هذا الرأي يختلف كثيرا عن رأي الأمام الحنفى الذى يؤكد على أهمية النية، ولا الفظ أو البيان.

[95]نظام، الفتاوى الهندية/*المجلد* الثانى (دار الفكر: 1991 م)، ص. 129.